

Distr.: General
29 October 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

البند ١٩ (أ) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال

القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول

أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة

العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمرات الأمم

المتحدة للتنمية المستدامة

موجز الحوارات المنظمة الأربعة التي عُقد كل منها على مدى يوم واحد
بشأن الترتيبات الممكن اتباعها لإنشاء آلية تيسير تشجع على
استحداث التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئياً وعلى نقلها ونشرها

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

أولا - مقدمة

١ - أجرى رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين أربعة حوارات منظمة، وفقاً
للقرار ٦٨/٢١٠، وذلك للنظر في الترتيبات الممكن اتباعها لإنشاء آلية تيسير تشجع على
استحداث التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئياً وعلى نقلها ونشرها. وأُجريت
تلك الحوارات في مقر الأمم المتحدة في ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل و ٤ حزيران/يونيه
و ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤. وبدعوة من رئيس الجمعية العامة، تولى إدارة الحوارات كل من
بول سيغير، الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة، وغيلهيرمي دي أغيار باتريوتا، نائب
الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

071114 071114 14-63590 (A)



٢ - ويتضمن هذا التقرير موجزا للمناقشات والتوصيات المنبثقة عن الحوارات المنظمة، بما في ذلك ما يتعلق منها بتنظيم الآلية وطرائق عملها الممكنة، وفقا لما ينص عليه القرار ٢١٠/٦٨. ويرد في الفرع الثاني من هذا التقرير عرض موجز لفحوى ومسار المناقشات التي دارت في كل حوار من الحوارات. ويعرض الفرع الثالث التوصيات المقدمة بشأن سبل المضي قدما، استناداً إلى ما لوحظ من تقارب ملموس في وجهات النظر عند نهاية جولة الحوار الرابعة. وجميع الورقات والبيانات المقدمة في الحوارات متاحة لمن يريد الاطلاع عليها عبر العنوان الشبكي: <http://sustainabledevelopment.un.org/index.php>.

ثانياً - الحوارات

الحواران ١ و ٢: استعراض آخر التطورات وتقييمها (٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤)

٣ - ركز الحواران الأول والثاني على تقييم النتائج التي خلصت إليها الأمم المتحدة من نظرها في إمكانية إنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا، وعلى استعراض التطورات الأخيرة التي شهدتها الآليات والعمليات القائمة. وناقش المشاركون أيضاً نطاق هذه الآليات والعمليات ومدى تجزؤها، والخيارات المتاحة لزيادة التآزر والاتساق فيما بينها.

٤ - وعرض الخبراء في الحوارين الأول والثاني التطورات الأخيرة في مجال تيسير التكنولوجيا، معتمدين في ذلك على المعلومات والأفكار التي قدمت إلى أعضاء الجمعية العامة من خلال حلقات العمل التي عقدت في عام ٢٠١٣ بشأن تيسير التكنولوجيا^(١)، وعلى التقريرين اللذين أعدهما الأمين العام عن هذا الموضوع منذ أن عُقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (A/67/348 و A/68/310). ومن التطورات الأخيرة الجديدة بالذكر ما يلي:

- تطور الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية سابقاً (أصبح يُعرف بالمختصر CGIAR لا غير)، حيث يسعى إلى أن يتحول من منظومة للبحث والإرشاد الزراعي تعمل بمنهجية "العرض التكنولوجي الاستباقي" (منهجية البحث والتطوير بمعزل عما يطلبه السوق) وتركز على زيادة الإنتاجية الزراعية، إلى منظومة أكثر تشاركية للابتكار يحركها الطلب وتسعى إلى تعزيز الإنتاج الزراعي المستدام، مستفيدة من أحدث التطورات في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

(١) انظر: <http://sustainabledevelopment.un.org/technology/2013>.

- الدور المتغير للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بحيث تهدف اللجنة إلى الانتقال من القيام أساساً بدور "حامل المشعل" في مجال العلم والتكنولوجيا إلى القيام أيضاً بدور "مستكشف الآفاق"، وذلك بتوليها مساعدة البلدان في التحسب للتكنولوجيات المصحوبة بتغيرات جذرية (technologies disruptive)، وتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة.
- بدء مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ أنشطته في مجال الخدمات الاستشارية المراعية لاحتياجات المستفيدين، بما يساعد البلدان على تلبية الاحتياجات التكنولوجية المتصلة بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وليست الصعوبة الرئيسية التي تسعى شبكة ومركز تكنولوجيا المناخ إلى معالجتها هي الافتقار إلى المعلومات عما هو معروض من التكنولوجيات، بل هي الكم الهائل من هذه التكنولوجيات وتجزؤها.
- صناديق الاستثمارات المناخية التابعة للبنك الدولي، وهي مجموعة برامج مستقلة لكل منها مجلسه المنفصل، توفر التمويل بشروط ميسرة جداً للتطبيق التجريبي للتكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئياً، وبخاصة تكنولوجيات الطاقة المتجددة. ويوجه الدعم الذي تقدمه هذه الصناديق إلى المرحلة المتوسطة من دورة التكنولوجيا، بهدف إثبات جدوى تكنولوجيات مهمة من قبيل تكنولوجيا توليد الطاقة الشمسية المركزة في البلدان المتوسطة الدخل.
- ٥ - واطلع المشاركون في الحوار أيضاً على الخبرات المكتسبة في مجال بناء القدرات، من قبيل ما يلي:
- تجربة ماليزيا في الاستثمار العام الكثيف في مجال العلم والتكنولوجيا (وتعليم الهندسة والرياضيات) بهدف المضي قدماً نحو اقتصاد قائم على المعرفة، بما في ذلك الدروس المستفادة من الصعوبات التي تحول دون الحصول على عائدات مرتفعة مقابل الاستثمارات العامة في مجال البحث والتنمية (٥ في المائة في حالة ماليزيا).
- دراسة حالة أنجزتها كلية الزراعة في المنطقة الإدارية الرطبة في كوستاريكا، وهي شراكة ترمي إلى تشجيع نوع من التعليم العالي يمكن الطلبة من الفئات المحرومة من أن يصبحوا من مبشري الأعمال الحرة الذين ينشئون مؤسسات أعمال تراعي الاعتبارات الأخلاقية وتركز على الابتكار المستدام.

- اتباع الاتحاد الأوروبي نهجا متعدد الأطراف ورصده موارد لتيسير استحداث ونقل تكنولوجيايات يتصل كثير منها بشواغل الاستدامة، مع انفتاح البرامج على مشاركة البلدان النامية.

- تجربة المنظمة العالمية للملكية الفكرية في بناء قدرات الابتكار في البلدان المستفيدة، وهي تجربة تعلي من شأن أطر العمل الدولية التي تشجع على نقل المعرفة وتقديم المساعدة التقنية اللازمة لتمكين البلدان من تفهم وإدارة قضايا الملكية الفكرية.

٦ - وقد تأكد من خلال الحوارين الأول والثاني أن المشاركين متفقون على أن هناك طائفة واسعة من الأنشطة المتعلقة باستحداث التكنولوجيايات النظيفة والسليمة بيئياً ونشرها ونقلها، غير أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لمعالجة تجزؤ هذه الأنشطة وتعزيز أوجه التآزر بين الجهود المبذولة في هذا المجال. وكما قال الأمين العام، يجب الرفع من مستوى الجهود حتى ترقى إلى مستوى التحديات.

٧ - وفي الحوارين الأول والثاني أيضاً، تم توضيح نطاق المناقشة المتعلقة بالأسئلة الرئيسية التي تحتاج إلى إجابة قبل التوصل إلى اتفاق بشأن سبل المضي قدماً. ويشمل هذا الأمر ما يلي:

- نطاق أي آلية يمكن إنشاؤها لتيسير التكنولوجيايات: ترى بعض الوفود أن أي آلية من هذا القبيل ينبغي لها أن تقتصر على التكنولوجيايات النظيفة والسليمة بيئياً، بينما تشدد وفود أخرى على أهمية التكنولوجيايات التي بإمكانها أن تساعد على إحداث تحول في مجال التنمية المستدامة، وبخاصة في بعدها الاقتصادي والاجتماعي.
- تجزؤ جهود التيسير المبذولة: للتجزؤ أبعاد عدة، فمنها الجغرافي (اختلاف الاحتياجات باختلاف البلدان)، ومنها ما يعود لتعدد الهيئات الدولية العاملة في تيسير التكنولوجيايات، ومنها ما يعود إلى تعدد مقدمي التمويل وميسري التكنولوجيايات، ومنها ما يعود إلى اختلاف المراحل من دورة التكنولوجيايات. ومما يسهم في هذا التجزؤ أيضاً الاختلافات القائمة داخل الحكومات المانحة وفيما بينها، وكذلك في رصد الاعتمادات. وينطبق نفس الشيء على المستفيدين أيضاً.
- مراحل دورة التكنولوجيايات التي ينبغي لعملية تيسير التكنولوجيايات أن تشملها: يرى العديد من الوفود والخبراء أن عملية التيسير ينبغي لها أن تتناول الدورة بكاملها، بدءاً من مراحل البحث والتطوير والتطبيق، ووصولاً إلى مرحلتي إنشاء السوق والنشر،

بينما يرى آخرون أن العملية ينبغي لها أن تركز على المراحل التي تكون فيها الاحتياجات أكثر وضوحاً من غيرها.

- في هذا الصدد، يتكرر الكلام مراراً عن التسليم بوجود اختلافات في الاحتياجات على الصعيدين الوطني والإقليمي وعلى صعيد مجموعات الأقطار. وكثيراً ما يلاحظ المشاركون أيضاً أن المبادرات الدولية الحالية لا تجدي في إنجاح التعاون الدولي في المرحلة التمهيدية للبحث والتطوير إلا بشكل منقوص. وبالإضافة إلى ذلك، يولي اهتمام غير كاف لسد الفجوة بين تطوير التكنولوجيا ونشرها على نطاق واسع. ويركز التعاون الدولي في معظمه على مرحلة النشر من مراحل الدورة التكنولوجية، حيث يوجد متسع لزيادة التنسيق.

- الاستعجال مقابل التروي: أكدت عدة وفود الطابع الاستعجالي للاستجابة للتكليف الصادر ببحث الخيارات المتاحة لإنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا، بينما أكدت وفود أخرى على ضرورة جمع معلومات أكثر تفصيلاً عن الجهود المبذولة حالياً لتيسير التكنولوجيا حتى إذا نوقشت مسألة إنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا نوقشت في سياق أوضح. وينبغي بذل المزيد من الجهود الصادقة لتحديد معالم الوضع القائم.

٨ - وقدم المشاركون خلال المناقشات عدداً من الاقتراحات الإضافية التي يمكن أخذها في الاعتبار لدى مناقشة آفاق العمل المستقبلي في الحوارات اللاحقة، ومن ذلك ما يلي:

- إن التحدي المطروح للبحث أوسع بكثير من مسألة نقل التكنولوجيا، فإذا كان نقل التكنولوجيا القابلة للاستغلال التجاري مسألة تهم القطاع الخاص، فإن بإمكان الحكومات أن تقوم بالكثير من خلال إتاحة الإطار التنظيمي الملائم، بما في ذلك الإدارة الاقتصادية السليمة، وسيادة القانون، والإنفاذ الفعال للقواعد، وبخاصة ما يتعلق منها بحقوق الملكية الفكرية.

- من المهم إشراك الأطراف الفاعلة من غير الدول (الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني وقطاع الأعمال) على أساس منتظم في المناقشات الأخرى التي تُجرى في الأمم المتحدة بشأن تيسير التكنولوجيا.

٩ - واستمع المشاركون في الحوار أيضاً إلى إحاطة عن مستجدات الأعمال التحضيرية لافتتاح بنك للتكنولوجيات لصالح أقل البلدان نمواً، وهو البنك الذي ستُحدد طرائق عمله استناداً إلى دراسة جدوى تُجرى في وقت قريب. ومن المفهوم أن بنك التكنولوجيات

هذا آلية محدودة في الزمن، ينتهي العمل بها منطقياً عندما تُرفع أسماء جميع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً.

الحوار ٣: تحديد مجالات التقاء الآراء (٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤)

١٠ - لقد ركز الحوار الثالث على تحديد المهام التي يمكن أن تقوم بها عملية تيسير التكنولوجيا والخيارات الممكنة للمضي قدماً، اعتماداً على النقاط التي طرحها مديراً الحوار للنقاش. وبدا من البيانات التي أدلت بها الدول الأعضاء وغيرها من الأطراف المشاركة بشأن هذه المسائل، انطلاقاً من المواقف المعبر عنها في الحوارين السابقين وفي حلقات العمل التي عُقدت بشأن هذا الموضوع، أن هناك تقارباً في التقييمات والمقترحات في عدد من المجالات. ومن أوجه التقارب ما يلي:

- تحسين التآزر والاتساق: اقترحت طائفة عريضة من المشاركين طرائق وأشكالاً مختلفة، ودعوا في الوقت نفسه إلى تحسين إطار التنسيق والتعاون في مجال التكنولوجيا على نطاق المنظومة، مع احترام قواعد و/أو ولايات القائم من المؤسسات والأطر والعمليات.
- تحسين البيانات والمعلومات: دعت طائفة عريضة من الوفود، حتى وإن اختلفت من حيث المصطلحات المستخدمة، إلى التشجيع على تحسين الإحاطة بالحالة الراهنة للمعارف والمعلومات المتعلقة بأنشطة تيسير التكنولوجيا و/أو التكنولوجيات نفسها على نطاق منظومة الأمم المتحدة وخارجها من خلال وسائط إلكترونية أو غيرها من الوسائط، وعلى تبادل تلك المعارف والمعلومات ونشرها.
- تحليل الاحتياجات والثغرات: بدا أن وفوداً كثيرة تدعم قيام الأمم المتحدة بمزيد من الدراسات لرسم صورة أوفى للاحتياجات التكنولوجية المتعلقة بالتنمية المستدامة، ولتحديد أي ثغرات ذات بال في الجهود المبذولة لتلبية تلك الاحتياجات.
- ١١ - وكانت هناك مهام أخرى رأى عدد من الوفود أنه يتعين مواصلة النظر فيها:
- بناء القدرات: صياغة برامج لتنمية القدرات وقواعد معرفية داخل منظومة الأمم المتحدة تيسر فرص الاستفادة من المبادرات القائمة في مجال بناء القدرات.
- تبادل المعارف وإقامة الشبكات: إقامة وتوسيع شبكات دولية مفتوحة للتعاون في مجالات البحث والتطوير والتطبيق التجريبي، بحيث يتسنى إشراك جميع البلدان فيها، بما في ذلك أشد البلدان فقراً.

- الحصول على التكنولوجيا ونقلها: تعزيز فرص حصول البلدان النامية على التكنولوجيا ونقلها إليها بشروط تفضيلية و/أو ميسرة، لا سيما التكنولوجيات التي يمونها القطاع العام، والتشجيع على توسيع نطاق التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئياً في المجالات العامة.

١٢ - ومما أسهم في إغناء الحوار الثالث وجهات نظر تكميلية عن قضايا تهم التكنولوجيا والابتكار قدمها عدد من الخبراء:

- عرضت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الدروس المستخلصة من مجموعة كبيرة من عمليات الاستعراض التي تناولت منظومات الابتكار الوطنية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وهي دروس تؤكد أهمية بناء القدرات الوطنية (الاستثمار في المهارات والبحث والتطوير والابتكار) بهدف الاستفادة من جهود نقل التكنولوجيا وتيسيرها، كما تؤكد دور مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسيات والمشاركة في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي باعتبارها من القنوات الرئيسية لاقتناء التكنولوجيا (ومن ثم الأهمية التي تكتسيها الشروط المؤطرة، مثل المنافسة والمبادرة الاقتصادية الحرة، من بين أمور أخرى). وقدمت المنظمة منصة سياسات الابتكار (Innovation Policy Platform) التابعة لها، وهي أداة تعلّم شبكية تُعنى بسياسات الابتكار، أعدتها المنظمة بالاشتراك مع البنك الدولي، وتتضمن قدراً كبيراً من المحتوى الذي يهتم بالبلدان النامية.
- أبدى مركز الجنوب دعماً قوياً لآلية الأمم المتحدة لتيسير التكنولوجيا كما اقترحها الأمين العام في التقرير الذي أعده في عام ٢٠١٢ عن هذا الموضوع (A/67/348)، وشدد المركز على أهمية هذه الآلية في تشجيع التكنولوجيا. بمعنى أوسع يتجاوز التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئياً، ويشمل دورة حياة التكنولوجيا بجميع مراحلها، انطلاقاً من البحث والتطوير، ووصولاً إلى التطبيق التجريبي وإنشاء السوق والنشر. واعتبر مركز الجنوب أن البلدان النامية تشارك في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي في أدنى مستويات التكنولوجيا، وأن استيفاء الشروط المؤطرة المناسبة لا تؤدي بالضرورة إلى نقل التكنولوجيات أو القدرة على الاستفادة منها. وفيما يتعلق بقضايا الملكية الفكرية، اعتُبر أن الساحة العامة تعج بالتكنولوجيا التي لا يمكن الاستفادة منها لأغراض التنمية المستدامة، ومن ثم ينبغي عدم التردد في اللجوء أكثر فأكثر إلى إجراءات الترخيص الإلزامي عندما يتعلق الأمر بالملكية الفكرية الخاصة.

• أعرب المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة عن اقتناعه بضرورة إنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا تحت رعاية الأمم المتحدة. وينبغي أن تكون الوظيفة الرئيسية لهذه الآلية هي تنسيق أنشطة التيسير القائمة ضمن منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وهي أنشطة توجد في الوقت الراهن في حالة من التناثر والتجزؤ والتوقع في "شُرُنقات" قطاعية (الطاقة، والتنوع البيولوجي، والنفايات الخطرة، وما إلى ذلك)، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف الجهود المبذولة. واعتبر المركز أن مشاركة جميع الجهات المعنية في آلية من هذا القبيل أمر هام للغاية. فهو يرى أن هذه الآلية إذا أُريد لها أن تكون فعالة، ينبغي لأي أنشطة تقوم بها للإحاطة بمعالم الوضع القائم أو إنشاء قواعد بيانات أن تلقى الدعم عن طريق أنشطة ملموسة تُنفذ في مجالي تبادل المعارف وبناء القدرات.

• تكلم ممثل فريق العمل المعني بالتحالت والتكنولوجيا والتركيز من منظور المجتمع المدني، فأعرب عن اقتناعه بضرورة إنشاء آلية تابعة للأمم المتحدة تُعنى بتيسير التكنولوجيا، تدعمها أنشطة تدخل في باب "استكشاف الآفاق"، إضافة إلى أنشطة التقييمات التكنولوجية.

• شدد الاتحاد الأوروبي على أن أي آلية تضعها الأمم المتحدة لتيسير التكنولوجيا ينبغي لها أن تتجنب البقاء في حالة ركود. فهو يرى أن الحلول التكنولوجية تتطلب معارف متزايدة، كما تتطلب نشرها على نطاق أوسع؛ ولذلك، فالعملية في حد ذاتها عامل هام من العوامل المساعدة. ومن المهم أيضا العمل لتحقيق ما هو أبعد من زيادة الكفاءة (مثل الكفاءة في استخدام الموارد) والبحث عن الحلول غير المسبوقة، الأمر الذي يبرر حجم الموارد المرصودة للعلم والتكنولوجيا والابتكار في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي للبحث والابتكار المسمى "أفق عام ٢٠٢٠". وأكد ممثل الاتحاد الأوروبي أيضا أهمية استخدام أدوات مبتكرة، مثل استخدام وسائل أحدث في المشتريات العامة وتخصيص جوائز للابتكار و "التمويل الجماعي".

١٣ - واستمع المشاركون في الحوار إلى اقتراح قدمه اثنان من الخبراء المستقلين من الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، ويرمي الاقتراح إلى تقوية القدرات المؤسسية في مجال استحداث التكنولوجيات اللازمة لمواجهة تحديات التنمية المستدامة، ويتألف من عدد من العناصر، منها ما يلي:

• إنشاء وكالة لمشاريع البحوث العالية لأغراض التنمية المستدامة تتولى الدور القيادي على مستوى الأفكار وتوفر التمويل المحدد الأهداف لسد الفجوة بين مرحلتي

البحث/إثبات صحة الفكرة والنموذج الأولي القابل للتطبيق (ومن ثم تجاوز ما يسمى "وادي الموت") بهدف النجاح في تحقيق نتائج قابلة للتطبيق على نطاق واسع.

- إنشاء مرفق عالمي للبحث والتطوير لأغراض التنمية المستدامة يتيح منظورا بعيد المدى لجهود البحث والتطوير التي يقوم بها أفراد موهوبون من جميع أنحاء العالم على أساس تكاليفات محدودة المدة ضمن هيكل مؤسسي غير مترهل ومن أحدث طراز، لتحقيق أقصى قدر من الفعالية.
- العمل بحلول الاستعانة بمجموعات كبيرة من المصادر الخارجية، بما في ذلك عن طريق إقامة منصة لتحفيز الابتكار لأغراض التنمية المستدامة بتقديم جوائز، منصة تفتح باب الاستفادة من الخبرات (والموارد) التكنولوجية المتاحة لدى الأفراد أو المنظمات، وتقوم على أساس تحقيق النتائج (أي أن الجائزة لا تمنح إلا إذا تحقق الهدف).

١٤ - ورحبت بعض الوفود بالمخطط العام الأولي المقدم عن هذا المقترح باعتباره فكرة تدفع إلى مزيد من التأمل وينبغي التعمق في مناقشتها في إطار المداولات التي تتناول سبل المضي قدما فيما يتعلق بإنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا.

الحوار ٤: توصيات بشأن النواتج المستهدفة وسبل المضي قدما (٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤)

١٥ - في الحوار الرابع والأخير، نوقشت الخيارات الملموسة المتعلقة بالمهام الممكن أن تتولاها آلية تيسير التكنولوجيا وطرائق عملها وتنظيمها، انطلاقا من النقاط التي اقترحتها مديرا الحوار. ومن هذه الخيارات ما يلي:

(أ) تحسين المعلومات المتاحة عن أنشطة التيسير القائمة وتحسين الإحاطة بوضعها الحالي؛

(ب) تحسين الاتساق والتآزر بين أنشطة التيسير القائمة؛

(ج) إجراء تحليلات للاحتياجات التكنولوجية والثغرات القائمة في جهود التصدي لها؛

(د) التشجيع على استحداث التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئياً وعلى نقلها ونشرها من خلال آلية لتيسير التكنولوجيا.

١٦ - ورحب مديرا الحوار بزيادة مشاركة الدول الأعضاء والمشاركين الآخرين في الحوار، وشددوا على علاقة هذه الزيادة بالنجاح الذي تكللت به المناقشات التي أُجريت بشأن أهداف التنمية المستدامة، حيث وردت مسألة تشجيع الابتكار في أحد الأهداف، وذكرت التكنولوجيا في أهداف عديدة. ومن المهم في هذا الصدد مراعاة الاتساق في المستقبل من الأعمال، بالنظر إلى الصلات الوثيقة بين تيسير التكنولوجيا وأهداف التنمية المستدامة في إطار عملية ما بعد عام ٢٠١٥.

١٧ - واستفاد الحوار الأخير في مداولاته من تدخلات أناس من أهل الخبرة يمثلون وكالات من ضروب شتى قد تكون من المشاركين في تشغيل أي آلية يمكن إنشاؤها لتيسير التكنولوجيا:

- أكدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة أنه يكاد يتعذر تحقيق أي هدف من أهداف التنمية المستدامة دون إحراز تقدم ذي بال في مدى توافر التكنولوجيات، وناقشت الآثار المحتملة للخيارات التي طرحها مديرا الحوار من حيث التصميم المؤسسي والموارد.
- قدم مكتب الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والتخطيط الاستراتيجي إحاطة للمشاركين عن تجربة الأمم المتحدة في تشغيل الشراكات المتعددة الجهات المعنية، مثل مبادرة 'النبض العالمي' (Global Pulse) التي تستخدم نموذجاً مؤسسيا قائماً على أساس البرمجيات المفتوحة و "البيانات الضخمة"، وشدد على أن هذه الشراكات استغرق بناؤها وقتاً لا يُستهان به.
- تكلم ممثل الغرفة التجارية الدولية من منظور القطاع الخاص فأبرز الاعتبارات الأساسية التي تدخل في إقامة شراكة ناجحة قائمة على الابتكار، ومنها: (أ) قدرة القطاع الخاص على مد الجسور مع الجامعات المحلية ومؤسسات البحث والتطوير؛ (ب) توافر البنى التحتية الكافية والبيئة السياسية والتنظيمية المستقرة (قانون العقود، على سبيل المثال)؛ (ج) الاستثمار بكثافة في التعليم وبناء القدرات؛ (د) الحد من حواجز السوق (بما في ذلك التعريفات الجمركية) التي تقف في وجه التكنولوجيات النظيفة.

١٨ - ويُستشف من تدخلات الدول الأعضاء وممثلي المجتمع المدني أن الكثيرين يدعمون مواصلة المناقشة والنظر في بعض أو مجمل العناصر التي تتضمنها الخيارات الثلاثة الأولى التي طرحها مديرا الحوار للمناقشة، على أن بعض الوفود تشدد على ضرورة إجراء تحليل أكثر تفصيلاً للاحتياجات والثغرات قبل المرور إلى مناقشة الخطوات الملموسة المقبلة.

وبينما أعرب عدد كبير من الوفود عن تأييده لجميع الخيارات الأربعة التي اقترحتها مديرا الحوار، أكدت عدة وفود أنه من السابق لأوانه إجراء مداولات موضوعية بشأن بعض أو مجمل العناصر التي يتضمنها الخيار الرابع، وأن هناك حاجة إلى المزيد من المعلومات عن هذه العناصر. وأكدت بعض الوفود مرة أخرى في أثناء الحوار وجود اختلاف في الآراء بشأن الفحوى الدقيق للتكليف الصادر من مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ولامست المناقشة أيضا جدوى اتباع نهج تدريجي يبدأ من النواتج المستهدفة، وحظيت الفكرة بدعم الكثيرين.

١٩ - وأجريت أيضا مناقشة لم تصل إلى نتيجة بشأن ما إذا كانت هناك حاجة إلى اتخاذ قرار إجرائي خلال الفترة المتبقية من الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة لكفالة استمرار المناقشات بشأن جوانب التنمية المستدامة المتعلقة بتيسير التكنولوجيا، حيث أعربت بعض الوفود عن تأييدها لهذه الفكرة بوجه عام، بينما ارتأت وفود أخرى أن الأمر مفهوم ضمناً من القرار ٦٨/٢١٠ الذي يتضمن التكليف بإجراء الحوارات.

٢٠ - واختتم مديرا الحوار الجلسة بالقول إنهما سيقدمان تقريرهما عن الحوارات المنظمة الأربعة إلى رئيس الجمعية العامة، متضمنا التوصيات (انظر الفرع الثالث أدناه)، استناداً إلى ملاحظتهما والمناقشات التي دارت في الاجتماع.

٢١ - وقال مديرا الحوار أيضا إن التقرير الذي سيرفعانه إلى رئيس الجمعية العامة سيشمل عناصر قرار إجرائي يتعلق بمواصلة المناقشات بشأن قضايا التكنولوجيا خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، بالنظر إلى تباين الآراء المعرب عنها خلال الحوار الرابع بشأن الجدوى من هذا القرار، والتمسا التوجيه من رئيس الجمعية العامة بشأن هذه المسألة. وبعد صدور تقرير الرئيس عن الحوارات المنظمة، ولأسباب عملية، لن تُجرى أي مناقشات أخرى بشأن هذا الموضوع قبل أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

ثالثاً - توصيات بشأن سبل المضي قدماً

٢٢ - أتاح الحوار المنظم الرابع منتدى لإجراء مناقشة تفاعلية بين الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى بشأن الخطوات الملموسة المقبلة في مجال تيسير التكنولوجيا، استناداً إلى النقاط التي اقترحتها مديرا الحوار. واعتبر الكثيرون أن الخطوة الهامة التالية هي تيسير افتتاح بنك للتكنولوجيا وآلية لدعم العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً، حسب التكليف الوارد في قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٢٤.

٢٣ - واستخلص مديرا الحوار استنتاجين اثنين من الحوار المنظم الرابع: أولهما أن هناك تأييدا للبدء بتحديد النواتج الملموسة المستهدفة، وثانيهما أنه يتعين إجراء المزيد من المناقشات بشأن الإجراءات الأخرى.

٢٤ - ويمكن الشروع في تنفيذ هذه التدابير متزامنة أو بشكل تدريجي، كما يمكن أن تشكل أساسا للمضي في اتخاذ المزيد من الإجراءات في المستقبل.

٢٥ - ونتيجة لذلك، اعتبر مديرا الحوار أن الأمين العام يمكن أن يتقدم إلى الجمعية العامة باقتراح ملموس دون مزيد من التأخير فيما يتعلق بالنواتج المتوقعة التالية:

١ - وضع منصة شبكية لرسم معالم الوضع الحالي لآليات وأطر وعمليات تيسير التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئياً

٢٦ - ينطوي إنشاء منصة شبكية لتبادل المعارف على عملية متواصلة لتحديد معالم الوضع الذي توجد فيه أنشطة التيسير القائمة، وعلى نشر المعلومات والمعارف المفتوحة والمتاحة للجمهور عن التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئياً في حد ذاتها. ويمكن أن يتولى كيان مناسب من كيانات الأمم المتحدة السهر على هذه المنصة، مدعوماً في ذلك بشراكة تعاونية تُقام مع الهيئات الدولية المعنية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من الجهات المعنية، ويؤازره فريق استشاري يتألف ممن يستعملون المعلومات وممن يقدمونها، ومن القطاعين العام والخاص، والمنظمات والوكالات الدولية الرئيسية. وينبغي للمنصة أن تعمل من خلال عملية تكفل أن تظل المعلومات المقدمة مسيرة للمستجدات وميسورة ومجدية من حيث تعزيز أثر التكنولوجيات وقدرة المستخدمين النهائيين على استيعابها.

٢ - تحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئياً

٢٧ - تحسين الاستفادة من البنية التحتية المتاحة حالياً في الأمم المتحدة من خلال زيادة الاتساق والتآزر بين مبادرات وبرامج وآليات نقل التكنولوجيا المعمول بها فعلاً ضمن منظومة الأمم المتحدة وفي إطار اتفاقيات ريو.

٢٨ - ولما كانت الآراء متباينة بشأن كيفية تحسين التنسيق، ارتأى مديرا الحوار إمكانية أن يقدم الأمين العام عدة خيارات يُستخلص منها منطلق أفيد للمضي قدماً.

٢٩ - ومن العناصر التي قد يرغب الأمين العام في النظر فيها تعزيز الحوار بين الجهات المعنية من خلال عقد اجتماعات منتظمة وإنشاء آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات تُعنى

بالتكنولوجيا وتسير بوجه عام على نهج شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، وتعزيز الاتساق والتآزر بين أنشطة تيسير التكنولوجيا الجارية حالياً في منظومة الأمم المتحدة وفي إطار اتفاقيات ريو. ويمكن لهذه الآلية أيضاً أن تعزز التنسيق بين المبادرات الدولية الرامية إلى بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية. ويمكن أن تستفيد جهود التنسيق والتآزر من تحسن الشفافية وتجميع المعلومات عن برامج العمل والميزانيات، في ظل احترام الولايات المنوطة بالهيئات والبرامج القائمة. ويمكن أن تلقى هذه الجهود الدعم من شبكة من الجامعات ومؤسسات البحث والهيئات الوطنية المعنية بالعلم والتكنولوجيا والابتكار ونقل التكنولوجيا والمشاركة على أساس طوعي.

٣٠ - ومن شأن إحراز التقدم في تحقيق النواتج المذكورة أعلاه أن يساهم في إجراء مناقشات موضوعية أكثر تركيزاً فيما يتعلق بالخيار التالي.

٣ - تحليل الاحتياجات التكنولوجية والثغرات القائمة في جهود التصدي لها

٣١ - إن آلية مشتركة بين الوكالات تنشئها الأمم المتحدة لتنسيق شؤون التكنولوجيا من شأنها أيضاً أن تعزز تبادل النتائج المتاحة من تحليل الاحتياجات التكنولوجية والثغرات القائمة في جهود التصدي لها، وأن تشجع على إجراء تحليلات جديدة من هذا القبيل حيثما وُجدت احتياجات وثغرات واضحة. وبصفة خاصة، يمكن أن تعزز آلية تنسيق من هذا القبيل التعاون بين الوكالات على المبادرات المركزة لبناء القدرات الرامية إلى مساعدة البلدان، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الأخرى التي تمر بأوضاع خاصة، في الحصول على التكنولوجيا والدراية الفنية والاستفادة منهما بفعالية لتلبية احتياجاتها في مجال التنمية المستدامة ومعالجة التحديات التي تواجهها في هذا المجال. ويمكن أيضاً توسيع نطاق التنسيق بين الوكالات ليشمل عمليات استعراض سياسات الابتكار التي تقوم عليها نظم الابتكار الوطنية، ومن الممكن القيام بذلك بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى من هيئات حكومية دولية ومنظمات دولية.

٤ - عناصر لمواصلة المناقشات

٣٢ - حيث بدا من الحوارات المنظمة أن الآراء متباينة بشأن مسألة إنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا على النحو الوارد في الخيار الرابع الذي اقترحه مديراً الحوار، يوصي مديراً الحوار بمواصلة المناقشة بشأن العناصر والمهام التالية التي اقترحت باعتبارها جزءاً من أعمال الأمم المتحدة في المستقبل في مجال تيسير التكنولوجيا:

- وضع برامج لتنمية القدرات وإجراء تقييمات للاحتياجات التكنولوجية.

- إجراء تقييمات للتكنولوجيا.
- إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك في مجال النظم والتراخيص المتعلقة بالملكية الفكرية.
- إنشاء صندوق لتطوير التكنولوجيا لتشجيع البحث والتطوير على الصعيد العالمي، والتعاون على تطبيق النتائج، ونقل التكنولوجيا، ومشاركة البلدان النامية في هذه الجهود.
- إنشاء هيكل للإدارة والتنسيق داخل الأمم المتحدة، يشمل آليات تعاونية إقليمية ودون إقليمية ووحدات تنسيق وطنية، يتولى بنشاط تيسير نقل التكنولوجيا والتشجيع عليه.
- استعراض الاقتراح الداعي إلى إنشاء وكالة عالمية لمشاريع البحوث العالية لأغراض التنمية المستدامة بغية تحديد أوجه التآزر بين النواتج الملموسة المقترحة أعلاه وهذا الاقتراح.